Agaba university of Technology Journal of research and studies

مجلة جامعة العقبة للتكنولوجيا للدراسات و البحوث

ISSN: (2790-5365)

2024

AQABA UNIVERSITY OF TECHNOLOGY JOURNAL OF RESEARCH AND STUDIES

مجلة جامعة العقبة للتكنولوجيا للدراسات و البحوث

VOLUME 3
ISSUE 1

ISSN: (2790-5365)

أثر تحديث المنظومة السياسية على مشاركة الشباب في الحياة السياسية 1999-2023

The impact of modernizing the political system on youth participation in political life 1999-2023

محمود الكركي
malkaraki@aut.edu.jo
Aqaba University of Technology

ملخص :

جاء هذا البحث لإيضاح مفهوم التحديث السياسي وعلاقته بالنظام السياسي في الدولة، وبيان أهم التصورات والرؤى الملكية الساعية إلى تحديث المنظومة السياسية في الأردن، وتفسير أثر عملية التحديث السياسي على مشاركة الشباب في الأردن خلال فترة الدراسة الممتدة بين عامي 1999-2023. وتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي بشكل رئيسي حيث ان هذا المنهج يعمل على تحديد خصائص ظاهرة معينه ويصف طبيعتها ويحدد العلاقه ما بين المتغيرات والإتجاهات والأسباب التي تدور حول مشكلة معينه ، سعياً لإثبات فرض الدراسة والإجابة على أسئلتها المطروحة.

وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج التي جاءت كنتاج لعمل لجنة تحديث المنظومة السياسية التي كانت الأوراق الملكية النقاشية هي المرتكز الرئيس لعملها، و أن صدور قانوني الإنتخاب و الأحزاب للعام 2022 سيسهم بشكل كبير في تفعيل مشاركة الشباب في الحياة السياسية.

Abstract:

This research came to clarify the concept of political modernization and its relationship to the political system in the state, and to clarify the most important royal perceptions and visions seeking to modernize the political system in Jordan, and to explain the impact of the political modernization

process on the participation of youth in Jordan during the study period between 1999-2023. The descriptive analytical approach was adopted mainly, as this approach works to identify the characteristics of a particular phenomenon, describes its nature, and determines the relationship between variables, trends, and causes that revolve around a particular problem, to prove the imposition of the study and answer its questions.

The research reached a set of results that came as a result of the work of the Committee to Modernize the Political System, in which the royal discussion papers were the main basis for its work, and the issuance of the electoral and parties laws for the year 2022 will contribute significantly to activating the participation of youth in political life.

مقدمة

أعتبرت مشاركة الشباب في الحياة العامة خلال السنوات الماضية في الأردن إحدى أهم المواضيع التشاركية، لما لها من دور في تعزيز التنمية السياسية، فكان التوجه صوب جعل الشباب يشعرون بأهميتهم من خلال تفعيل مشاركتهم و إشراكهم في عمليات الإصلاح السياسي , وتوجيههم صوب الأنشطة الحزبية، لإستثمار طاقاتهم في العمل العام.

وفي الأردن كان لتشكيل اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية في العام 2022، و من قبلها لجنة الحوار الوطني في العام 2011، والتعديلات الدستورية التي تم إجراءها دوراً في تحديث منظومة العمل السياسي، للوصول إلى الحياة الحزبية التي ستقود إلى تشكيل حكومات برلمانية.

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث في محاولة الإجابة على الفرض الرئيس الذي قام عليه البحث و المتعلق بأثر تحديث المنظومة السياسية على مشاركة الشباب في الأردن.

أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث العلمية من خلال السعي لتوضيح و بيان وفهم مجموعة من المفاهيم المتعلقة بالشأن السياسي كالتحديث السياسي، و طبيعة الإجراءات و الخطوات الإصلاحية التي مرت بها عملية الإصلاح السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية خلال فترة الدراسة

أهداف البحث:

تسعى الدراسه الى تحقيق مجموعه من الاهداف ومن ابرزها :

- إيضاح مفهوم التحديث السياسي وعلاقته بالنظام السياسي في الدولة.
- بيان أهم التصورات والرؤى الملكية الساعية إلى تحديث المنظومة السياسية في الأردن.

- تفسير أثر عملية التحديث السياسي على مشاركة الشباب في الأردن خلال فترة الدراسة.

الإطار الزماني والمكاني:

يغطي هذا البحث المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفتره الزمنية الممتده من عام 1999 إلى العام 2023.

فرضيات البحث:

لكون فرضيات البحث بمثابة إجابة مسبقة بالإثبات أو النفي تتضح من خلال خطوات الدراسة، تنطلق دراستنا من الفرض التالي:أن عملية تحديث المنظومة السياسية في الأردن تتناسب طردياً مع مشاركة الشباب في الحياة السياسية وستسهم في زيادة مشاركة الشباب وإنخراطهم في الحياة السياسية.

هيكلية البحث:

تم تقسيم هذا البحث على النحو التالي:

المبحث الأول: مفهوم التحديث السياسي.

المبحث الثاني: مسيرة الإصلاح والتحديث السياسي في عهد الملك عبدالله الثاني بن الحسين.

المبحث الثالث: نتائج تحديث المنظومة السياسية و إنعكاسها على مشاركة الشباب.

منهجية البحث:

للبحث في موضوع هذا البحث والاجابه على التساؤلات التي يطرحها سيتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي بشكل رئيسي حيث ان هذا المنهج يعمل على تحديد خصائص ظاهرة معينه ويصف طبيعتها ويحدد العلاقه ما بين المتغيرات والإتجاهات والأسباب التي تدور حول مشكلة معينه كما أنه يُعنى بدراسة الدول من حيث تركيبة المجتمعات والأقسام السياسية, وهذا سيساهم في تحليل ووصف تسلسل الأحداث المتعلقة بالبحث خلال فترة الدراسة.

لا بُد من الاشاره ايضاً إلى إستخدام المنهج التاريخي التحليلي والذي يركز على حدث تاريخي معين وقت حدوثه، والحكم عليه من خلال الظروف التي وقع خلالها مع محاولة الإجابه على تساؤلات تتعلق به حول ماذا حدث, لماذا حدث وماذا ترتب على حدوثه وكيف يربط ذلك الحاضر بالمستقبل.

المبحث الأول: مفهوم التحديث السياسي

يمكن وصف مفهوم لتحديث السياسي بالعموم بأنه العملية التي ينتقل فيها النظام السياسي التقليدي إلى نظام سياسي حديث، من خلال إيجاد وسائل التقارب بين النظم السياسية والإجتماعية في الدولة، و مختلف أجزائها لتصل هذه الدولة إلى مستوى الدول الأكثر تطوّرا نموا، مما يعني أن هذه العملية تشمل عمليات تنمية و تطوير لمحتلف مكونات النظام الإجتماعي في الدولة و أهمها الإقتصاد

والتعلم والثقافة والعلاقات المختلفة داخل المجتمع، الأمر الذي يتطلب الرغبة والإرداة بالتغييركاغفة المنتسبين المنتمين إلى مجتمع الدولة.

يعتبر التحديث السياسي ظاهرة اجتماعية مرتبطة بتأسيس انساق وقيم جديدة للمجتمع منها الثقافة السياسية والكفاءة في الأداء والتقدم في النظم الاقتصادية , وهو قائم على التغيير أيضاً نحو قيام أسس جديدة في التنمية بكافة أشكالها وهو قد ظهر منذ بداية ستينات القرن العشرين .ويعتقد "صموئيل هنتنغتون" بأن التحديث السياسي : هو استبدال عدد كبير من السلطات السياسية التقليدية, والدينية, والعائلية , والعرقية بسلطة سياسية, وطنية (دايش،2018).

وتؤكد نظرية التحديث السياسي على ثلاثة عناصر أساسية، الأول منها هو النسق القيمي، بحيث تدعو إلى تفعيل القيم وجعلها فعّالة و قادرة على توزيع القوة في المجتمع لتحقيق ديمقراطسة حقيقة، وليست شكلية مؤسساتية. و هذا بدوره يتحقق عن طريق الإقرار بالتعددية داخل نسق قيمي فعال. ويتعلق العنصر الثاني بالنخبة، إذ تؤكد هذه النظرية على أهمية دور النخبة في صناعة سلطة سياسية تشاركية، تدعم المشاركة السياسية لعموم فئات المجتمع داخل الدولة بصورة موسعة، أما العنصر الثالث فهو طرح التحديث السياسي العامل الإقتصادي، وعدّه مركزياً في تطور الدولة ككل من نظام تقليدي إلى آخر حديث. ومن أبرز سمات التحديث السياسي التي يمكن الحديث عنها توسيع السلطة وتركيزها من خلال تكامل البناءات السياسية، وإيجاد مؤسسات سياسية جديدة، وكذلك المشاركة السياسية الجادة التي تمثل أهم مظاهر التحديث السياسي. .(يموت،2014)

وبدوره فقد اختار " صموئيل هنتنغتون" أحد أهم المفكرين المهتمين بعملية التحديث السياسي ثلاث مجموعات أساسية من المتغيرات المستقلة لتفسير التحديث السياسي , منها " عقلنه السلطة " , و " التخصص البنيوي" , و "المشاركة السياسية" ، لذلك فان الطبيعة الدقيقة للعلاقة بين هذه المتغيرات,

لا يمكن تحديدها إلا عبر التحليل التجريبي ومعرفة مدى نجاحها في التغيير والتوجه نحو التحديث . ويتفق " جيمس كولمن " مع " صموئيل هنتغتون " حول هذه المتغيرات وهو أن هناك تداخلاً طبقياً بين هذه المتغيرات الثلاثة والتي سيصبح التحديث السياسي بموجبها هو محاولة الحصول تدريجياً على قدرة سياسية واعية وجديدة نوعياً ومعززة تتجسد في أولاً : المأسسة الفعالة لأنماط جديدة من التكامل والاختراق بحيث تنظم وتحتوي التوترات والصراعات الناتجة عن عملية التمايز. ثانياً : المشاركة في الموارد وتوزيعها بشكل يستجيب بصورة ملائمة للمطالب الناتجة عن مضامين المماثلة ، وثالثاً: المرونة المتواصلة في وضع الأهداف الجديدة وتحقيقه. (دايش،2018).

المبحث الثاني: مسيرة الإصلاح والتحديث السياسي في عهد الملك عبدالله الثاني بن الحسين.

وتستند رؤية جلالة الملك إلى أهمية مشاركتهم والتواصل معهم وتنمية قدراتهم ورعايتهم وترسيخ جذور الثقة لديهم، وانطلاقاً من ان هذه القناعة ركيزة أساسية لتحقيق رؤية جلالته لبناء الأردن الحديث، أطلق جلالته العديد من المبادرات الرامية إلى تعزيز دورهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بدءا بالاستثمار في تعليمهم وتدريبهم وتأهيلهم، وحثهم على التفكير والتحليل والإبداع والتميّز، مرورا بتوفير البيئة المناسبة لمشاركتهم في العمل والبناء، وانتهاء بتعزيز انتمائهم الوطني وممارسة دورهم الفاعل والجاد في شؤون الوطن. (الموقع الرسمي لجلالة الملك عبدالله الثاني)

ويرتبط مفهوم الإصلاح السياسي بالإسلوب التدريجي المتوازن للتغلب على المشكلات الآنية التي تواجه النظام السياسي، وهذا يعني إحداث تغييرات مستمرة في هيكل النظام من خلال القائمين عليه عن طريق التقييم و المتابعة و تحسين وسائل العمل، وهي عمليات محددة في الغالب، إذ أن المطلب الأساسي لتحقيق الإصلاح السياسي لا يتم الإ من خلال التنمية السياسية القائمة على التعددية السياسية

و مشاركة الأفراد و مؤسسات المجتمع المدني حتى يتمكن جمسع أفراد المجتمع من المشاركة الفاعلة القائمة على العدل والمساواة. (المناعسة،2007)

ولا يخفى على كافة متتبعي عملية الإصلاح السياسي في الأردن الرغبة الملكية الحثيثة للإسراع في وتيرة الإصلاح الشامل، و الإصلاح السياسي على وجه التحديد، فلم تخلو خطابات جلالته من التأكيد على عملية الإصلاح و شحن الهمم من أجل أردن أفضل ينمّ بكافة جوانب الإصلاح التي يراها الملك، حيث وجه الملك الحكومات المتعاقبة بأهمية دعم وتعزيز العملية السياسية والتركيز على الإصلاح السياسي، وتعبيراً عن غضبه لشعوره ببطء وتنامي عملية الإصلاح السياسي من قبل مجلس النواب تم حلّ المجلس الخامس عشر في العام 2009، و مجلس النواب السادس عشر في عام 2012، الأمر الذي يشير إلى مستوى الإرداة السياسية لدى النظام الأردني إتجاه الإصلاح، وفي ضوء تزايد المطالبات الإصلاحية التي تطورت في ظل الثورات العربية، ان موقف الملك عبد الله الثاني بن الحسين الداعم للحراك السلمي، وتأكيده على أن هذا الحراك هو فرصة لتحقيق الإصلاحات السياسية، ليصل الأردن إلى دولة المؤسسات والديمقراطية وحقوق الإنسان. (الشديفات،2014 ص:68-69)

ترى هذه الدراسة بأن المتتبع للمبادرات الملكية الساعية لتحقيق الإصلاح و تفعيل المشاركة الشبابية، يستنتج بأن عدداً من المبادرات التي شهدها الأردن ، كمبادرة الأردن أولاً عام 2002، و الأجندة الوطنية عام 2005، ومأسسة عملية الإصلاح السياسي من خلال إيجاد وزارة التنمية السياسية في العام 2003، والتي أوكلت إليها مهمة العمل على تحقيق جوانب التنمية السياسية، ترجمة الروئ الملكية السامية في هذا الجانب.

وقد شهد الأردن كذلك ولادة لجنة الحوار الوطني في العام 2011، والتي كان من نتائج عملها قانون الإنتخاب للعام 2012، و التعديلات الدستورية بين العامين 2011-2016، والتي شملت أيضاً إنشاء المحكمة الدستورية والهيئة المستقلة للإنتخاب.

وقد وضع جلالة الملك عبدالله الثاني رؤية واضحة للإصلاح الشامل ومستقبل الديمقراطية في الأردن، عبر عنها جلالته من خلال نشره سلسلة من الأوراق النقاشية، التي دعا فيها إلى تحفيز حوار وطني حول مسيرة الإصلاح وعملية التحول الديموقراطي التي يمر بها الأردن، بهدف بناء التوافق، وتعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار، وإدامة الزخم البناء حول عملية الإصلاح. (موقع الديوان الملكي الهاشمي)

الأوراق النقاشية الملكية تعد مبادرة غير مسبوقة في التواصل بين الحاكم والشعب، إذ يسعى جلالته الى مشاركة الشعب في ادارة الدولة وخاصة في مسيرة الاصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وذلك من خلال مساهمة المواطنين لأدوارهم في تكريس المنهج الديمقراطي؛ لتجذير الديمقراطية الأردنية الى مستوى الدولة الحديثة المعاصرة. ويطرح جلالة الملك هذه الأوراق النقاشية من منطلق ايمانه بدوره في زرع الثقة بقدرة الأردنيين والأردنيات على التمييز والابداع، ودوره في المحافظة على القيم الأردنية الأصيلة والقيم الوطنية الأساسية المتمثلة بالوحدة الوطنية والتعددية والانفتاح على الآخر والتسامح والاعتدال التي تجعل أردننا العزيز واحة أمن واستقرار .ومن منطلق انه القائد الموحد للاتجاهات والثقافات السياسية في المجتمع الأردني؛ لحمايته من الانزلاق نحو استقطابات قد تهدد أمننا الوطني، ومن قناعتنا بأنة يعبر عن صوت الأردنيين جميعاً خاصة الفقراء والمستضعفين؛ وانه الضامن لمسيرة الإصلاح والتحوّل الديمقراطي، وحرصة

بأن يكون للأردن ربيع أردني مخضر خاص يحفظ مسيرته على طريق الاصلاح والتحديث، جاء طرح جلالته لهذه الأوراق النقاشية. (الدمنهوري ، 2017)

و تعتبر الأوراق النقاشية سابقة و مبادرة جديدة على مستوى الانظمة السياسية ، و عند تحليل هذه الاوراق علمياً و الوقوف عند الاسس و المنطلقات الفكرية الواردة بها ، نكون أمام حالة تقدمية تسهم في رسم ملامح المرحلة القادمة ، و عند وضع آلية تنفيذ لمضامين الأوراق النقاشية الملكية يمكن لنا ان نلمس نتائج ايجابية تساهم في تشكيل الزمن الاردني ليعود بالنفع على المواطن و الوطن بشكل عام. ويمكن ذلك من خلال ما يلي: (الهزاع،2018)

1- صياغة وتشكيل لواقع جديد على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والاداري والتربوي صفاته وميزاته هي صفات وميزات المجتمع الانساني المتحضر والمتقدم الذي تتوافر به مستلزمات التنمية الشاملة وشروطها بالاضافة الى توفر أساسيات الحكم الرشيد وهي المشاركة والفاعلية والكفاءة والشرعية والشفافية والمساءلة بأنواعها المتعددة مثل المساءلة التنفيذية والمساءلة التشريعية والمساءلة القضائية والمساءلة الادارية واستراتيجية نشر الثقة.

2- تدعيم وتعزيز المشهد الديمقراطي الداخلي للدولة الاردنية من خلال ايلاء عملية التربية والتعليم و التعليم العالي الاهتمام الوافر فهي مفتاح اي تطور وتقدم وانجاز منشود.

وقد أكّد الملك عبدالله الثاني في عدة رسائل كان آخرها الرسالة التي وجهها إلى اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية والتي تشكلت في العام 2021، بأن الأوراق النقاشية السبع التي طرحها بين عامي 2012و 2016، تعتبر الوثيقة الإسترشادية لعمل اللجنة، والتي سيكون لها دوراً رسم الخارطة المستقبلية للأردن، حيث أن هذه الأوراق تؤسس لحياة حزبية، و تقودنا صوب الأداء البرلماني

والعمل النيابي الذي سيرتكز على الأحزاب السياسية التي ستلعب دور اللاعب الرئيس في تشكيل الحكومات المستقبلية.

المبحث الثالث: نتائج تحديث المنظومة السياسية وإنعكاسها على مشاركة الشباب.

لقد اختار الأردن أن يخطو أولى خطواته في مئوية الدولة الثانية، بمسار جديد مختلف عن المحطات والتحولات السابقة، ويطلق مشروع التحديث السياسيّ، بوصفه استحقاقا وطنيّاً نحو استكمال بناء الدولة الوطنيّة الديمقراطيّة الحديثة، وذلك من خلال: (تقرير حالة البلاد،2021)

أولاً: لجنة ملكية تمثل أطياف المجتمع الأردني السياسية والفكرية والثقافية والاجتماعية، ولديها أهداف عمل واضحة وإطار زمني محدد، وعنوان رؤيتها هو تحديث المنظومة السياسية في الأردن.

ثانياً: إيلاء اهتمام غير سابق بالشباب الذي أُفردت له لجنة فرعية لأول مرة في اللجان الملكية، وكذلك الأمر بخصوص المرأة.

ثالثاً: توضيح مرجعية عمل لجنة تحديث المنظومة السياسية المتمثلة في الأوراق النقاشية الملكية، والتي يتفق الجميع على أهميتها ودورها في رسم خارطة طريق للدولة الأردنية في مجال الإصلاح السياسي والتطوير التربوي.

ونظراً لأهمية التحديث السياسي باعتباره الأساس في المحاور الإصلاحية الأخرى، فقد اهتمت السلطات العامة في الأردن بسرعة إنجاز التشريعات الوطنية ذات الصلة، والتي جرى تطبيق الجزء الأكبر منها فبموجب التعديلات الدستورية، لعام 2022 تم نقل الاختصاص بتأسيس الأحزاب السياسية ومتابعة شؤونها من وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية إلى الهيئة المستقلة للانتخاب. كما أن مراجعة آلية عمل المحكمة الدستورية وتسهيل آلية الدفع بعدم الدستورية من قبل الجهات السياسية والأفراد المتقاضين قد بدأت تأتي بثمارها. (نصراوين،2023)

حيث تألفت اللجنة المكلية لتحديث المنظومة السياسية والتي ترأسها رئيس الوزراء الأسبق زيد الرفاعي من 92 عضواً يمثلون مختلف الأطياف السياسية والفكرية وكافة القطاعات، وهدفت إلى تقديم التوصيات المتعلقة بتطوير التشريعات المنظمة للإدارة المحلية، وتوسيع قواعد المشاركة في عملية صنع القرار، وتهيئة البيئة التشريعية والسياسية الضامنة لدور الشباب والمرأة في الحياة العامة.

وبعد أن أنهت اللجنة أعمالها، فقد تجلى التنفيذ العملي للتعديلات الدستورية الخاصة بتمكين المرأة والشباب في قانوني الانتخاب والأحزاب السياسية، وجرى تعزيز الحماية القانونية للطفل والأسرة باعتبارها أساس المجتمع في قانون حماية حقوق الطفل.وعلى صعيد قانون الأحزاب السياسية لعام 2022، فقد ظهرت آثاره الإيجابية جلية خلال الفترة الماضية من خلال خفض عدد الأحزاب السياسية المسجلة إلى حدود النصف، وذلك نتيجة عدم قدرة و/أو حتى عدم رغبة الأحزاب القائمة بتوفيق أوضاعها بما يتوافق مع أحكام القانون، وذلك بزيادة عدد الأعضاء المؤسسين للحزب ونسبة الشباب والمرأة فيها. كما تجسد التطبيق العملي لقانون الأحزاب السياسية في صدور نظام تنظيم ممارسة الأنشطة الطلابية الحزبية في مؤسسات التعليم العالي لعام 2022 والتعليمات التنفيذية

الخاصة به، حيث أصبح العمل الحزبي الطلابي مشروعا، ولكن ضمن قيود وضوابط تعزز من الوظيفة التعليمية للجامعات الأردنية قبل دورها الحزبي والسياسي. (نصراوين،2023)

وقد كانت لجنة تمكين الشباب و هي إحدى اللجان الفرعية من لجنة تحديث المنظومة السياسية قد وصلت إلى مجموعة من التوصيات تم تقسيمها بما يلبي متطلبات أربع مراحل عمرية، تتسم كل منها بصفات نفسية و ثقافية و إجتماعية و اقتصادية و سياسية مختلفة، ويمكن وصفها حسب المراحل العمرية على النحو التالي: (تقرير حالة البلاد،2021)

1- مرحلة التنشئة (12-15) عام : وفيها يتم إضافة مواد ترسخ الهوية الوطنية الأردنية والتاريخ في المناهج المدرسية، إلى جانب مواد أخرى تعنى بالتربية المدنية، والثقافة الديمقراطية.

2- مرحلة الإعداد (16-18) عام : وفيها يتم إدراج مواد تعني بالثقافة السياسية والدستورية و تاريخ ديمقراطية الأردن، مع التركيز على الأوراق النقاشية بجلالة الملك، والتعريف بأبرز الشخصيات الوطنية التي ساهمت في بناء الدولة.

3- مرحلة التمكين الشبابي (19-22) عام: وفيها تقوم الجامعات الحكومية والخاصة بتأسيس إتحادات الطلبة أو مجالس منتخبة، والعمل على تفعيل المجالس لتعزيز المشاركة الشبابية في الحياة العامة، مع إعادة هيكلة دور الأندية الطلابية، وعمادات شؤون الطلبة بطريقة تستثمر الطاقات الشبابية.

4- مرحلة المشاركة المجتمعية و الإقتصادية والسياسية (23-35) عام: و فيها يتم إنشاء برنامج وطني لتمكين الشباب المترشحين للمجالس المنتخبة، وزيادة التمويل الحكومي لمؤسسات

المجتمع المدني التي تختص بتمكين الشباب سياسيا و اقتصاديا، وتعزيز انخراط الشباب في الأحزاب.

وتبعاً لتوصيات اللجنة الملكية، وإقرار هذه التوصيات حسب الإجراءات الدستورية، بدءاً من مجلس النواب، ومروراً بمجلس الأعيان، والمصادقة عليها من قبل جلالة الملك، فقد صدر قانوني الأحزاب والإنتخاب للعام 2022.

وبهدف تعزيز مشاركة الشباب والمرأة اشترط قانون الأحزاب أن لا تقل نسبة مشاركة الشباب والمرأة عن 10% من نسبة المؤسسين ضمن فئة الأعمار 18-35، وأن يكون من بين المؤسسين من الاشخاص ذوي الاعاقة، مع التأكيد على أن يتم زيادة نسبة مشاركة المرأة والشباب لتصل إلى 20% خلال ثلاث سنوات. (العياصرة، 2022)، كما تمّ تخفيض سن الترشح للإنتخابات إلى عمر 25 سنة شمسية.

وشكلت المادة الرابعة من قانون الأحزاب لعام 2022 ضمانة حقيقية للشباب من أجل انخراطهم في الأحزاب السياسية؛ حيث نصت المادة 4 على: (قانون الأحزاب لعام 2022)

أ- للأردنيين الحق في تأسيس الأحزاب والانتساب إليها وفقا لأحكام الدستور وهذا القانون.

ب- يمنع التعرض لأي أردني بما في ذلك المساس بحقوقه الدستورية أو القانونية أو مسائلته أو محاسبته، من أي جهة رسمية أو غير رسمية، بسبب انتمائه أو انتماء أي من أقاربه الحزبي.

ج- يمنع التعرض لطلبة مؤسسات التعليم العالي بسبب الانتماء والنشاط الحزبي والسياسي.

د- يحق لمن وقع عليه تعرض خلافا لأحكام هذه المادة أن يلجأ إلى المحاكم المختصة لرفع التعرض والمطالبة بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي.

وبما يخص طلبة الجامعات وتفعيل مشاركة الشباب فقد صدر نظام تنظيم ممارسة الأنشطة الحزبية الطلابية بمؤسسات التعليم العالي وبموجب النظام، فإنه يحتم على مؤسسات التعليم العالي والعاملين فيها، الالتزام بآلية التنظيم للأنشطة الحزبية الصادرة بموجبه، والتي من شأنها العمل على تغيير أدوات العمل والتمكين السياسي لضمان تجربة حزبية ناجحة على كافة الصعد. وأتاح النظام للطلبة ممارسة التوعية والتثقيف الحزبي، والتعريف بالعملية الانتخابية، وتشجيع المشاركة الطلابية بالعمل العام وبالانتخابات التي تنظمها مؤسسة التعليم العالي لمجالس الطلبة أو الاتحادات أو الجمعيات أو النوادي الطلابية فيها، وعقد الندوات والمناظرات السياسية والمشاركة فيها، كما أتاح أي نشاط آخر توافق عليه العمادة، مع أن جميع الأنشطة المذكورة أعلاه تعبر عن وجهة نظر الطلبة فقط أو الحزب الذي ينتمون إليه ولا تعبر عن المؤسسة التعليمية التي يدرس فيها الطلبة. (وكالة بترا،2022)

الخلاصة:

بناءً على ما توصّل له البحث من نتائج تثبت صحة فرض الدراسة الذي يقوم على أن عملية تحديث المنظومة السياسية في الأردن تتناسب طردياً مع مشاركة الشباب في الحياة السياسية وستسهم في زيادة مشاركة الشباب وإنخراطهم في الحياة السياسية، وختاما يمكن القول :

- الرؤى والتوجيهات الملكية تقوم على الإيمان بضرورة تفعيل مشاركة الشباب, وتنمية وعيهم السياسي، لكونهم الفئة التي ستحمل على عاتقها المسؤولية في مسيرة رفعة الأردن و تقدمه في المستقبلل القريب.

- مثّلت الأوراق النقاشية خارطة الطريق صوب ترسيخ مفاهيم الديمقراطية، و المواطنة الفاعلة، والمشاركة السياسية و سيادة القانون، لتمثّل العنصر الرئيس الذي قامت عليه عملية الإصلاح السياسي.
- أن عمليات الإصلاح وتحديث المنظومة السياسية وصلت بنا إلى قانون أحزاب وقانون إنتخاب و نظام ممارسة العمل الحزبي في الجامعات ينظّم عملية مشاركة الشباب و يشجعهم على المشاركة في العمل السياسي كعنصر رئيس و مؤثر.
- المملكة الأردنية تتجه لإيجاد برامج لتوعية الشباب في مختلف المراحل الدراسية، وهذا سيساهم في تحقيق عملية التنشئة السياسية التي ستنتج لنا جيل يمتلك ثقافة سياسية عالية.

المراجع:

- دايش،محمد،2018، **التحديث السياسي مفهومه وتوجهاته**،الحوار المتمدن- العدد: 5851 - 2018 / 4 / 20 **متوفر من خلال الرابط :**

https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=596315

- يموت خالد، 2014 ، **الحداثة السياسية والتحديث السياسي مقاربة نظرسة ودعوة للتجاوز** ، سياسات عربية العدد 9 -2014 ، متوفر من خلال الرابط :

https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue009/Pages/Siyassat09-2014_Yamout.pdf

- نصيب، نعيمة، 2006، **نظرية التحديث السياسي والتحول الديمقراطي للمجتمعات النامية**، مجلة أمل، المجلد 14، العدد 31-32، المغرب.

- المناعسة، أيمن، 2007، **التنمية السياسية والإصلاح السياسي في الأردن**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.

- **الموقع الرسمي لجلالة الملك عبدالله الثاني**، متوفر من خلال الرابط:

https://kingabdullah.jo/ar

- **موقع الديوان الملكي الهاشمي**، متوفر من خلال الرابط: **https://rhc.jo/ar**

- الشديفات، إبراهيم، 2014، **الرؤية الملكية للإصلاح الشامل فى المملكة الأردنية الهاشمية فى الفترة من عام (1999 - 2013)** ، **رسالة دكتوراة، جامعة العلوم الإسلامية ، عمان – الأردن.**

- الدمنهوري ، محمد سعيد ، **الرؤى والتطلعات المستقبلية في الأوراق النقاشية الملكية** ، صحيفة الغد متوفر من خلال الرابط: https://www.addustour.com/articles/956837 .
- تقرير حالة البلاد 2021، **محور التنمية السياسية**، صادر عن المجلس الإقتصادي والإجتماعي، متوفر من خلال الرابط : https://www.esc.jo/documents/report-2021/10.pdf
- نصراوين ، ليث 2023، **التحديث-السياسي-في-مرحلة-التطبيق-العملي-1-2**، صحيفة الرأي ، 2023/9/14، متوفر من خلال الرابط : https://alrai.com/article/10800486
- العياصرة، زياد 2022، **قراءة في قانون الأحزاب السياسية، وتأثيراته على الحياة السياسية في الأردن**، متوفر من خلال الرابط الإلكتروني :

https://strategiecs.com/ar/analyses/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%

- وكالة الأنباء الأردنية بترا، 2022، **نظام تنظيم ممارسة الأنشطة الحزبية الطلابية بمؤسسات التعليم العالي**، متوفر من خلال الرابط:

https://petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=231228&lang=ar&name=news